

المحاضرة الأولى

اللغة العربية في الجامعات الأردنية  
المشكلات والحلول

الأستاذ الدكتور عادل جرار  
قسم الكيمياء - الجامعة الأردنية

الثلاثاء 8 ربيع الأول 1423 هـ - 21 أيار 2002م

قد يوحي عنوان الحديث أنني سأبحث في وضع اللغة العربية في كليات الجامعة كلها، وهذا يُدخلنا في قضايا مثل طرق تدريس العربية واستحسانها والثناء عليها، أو انتقادها واقتراح وسائل إصلاحها، لذلك أبدأ فأقول إن هذا ليس من شأني هنا، فمجاله ظرف آخر. غير أنه لا بأس، وقد فتح هذا الباب الواسع، من أن أؤدي ملاحظة عامة، متبعاً فيها نهج الذين يقيمون الصناعة أو أي نشاط بنتائجه. فأهل الصناعة يتخذون جودة المنتج أو رداءته دليلاً على مستوى العملية الصناعة وحظها من النجاح. وحين نرى كيف تجري اللغة العربية على السنة المتحدثين من خريجي الجامعة في المحافل العامة من سياسية واجتماعية وإذاعية ووعظية نرى عجباً، فهي، أي اللغة العربية، تتحر يومياً. وكم هي المواقف أو المناسبات التي كنت أعاني فيها آلاماً ممضة مما أسمع حتى صار بعض معارفي المدركين لما يجري يلتفتون نحوي متوقعين مني تعليقاً ما. ولكم الآن أن تستخلصوا على طريقة الصناعيين أو مراقبي عملهم مدى فشل الجامعات أو نجاحها في مسألة العربية.

وقبل مزيد من الاستطراد أحدد موضوع الحديث في وضع اللغة العربية في كليات العلوم النظرية منها والتطبيقية، وهل هي لغة التدريس هناك؟ هل استخدموها وهيووا لها الوسائل المؤدية للنجاح؟ هل لها وضع قانوني مُفعّل أو مُعطّل، ولماذا؟ هل هذا كله مما ينال اهتمام الجامعات بحيث تضع له خططاً للتطبيق الفوري أو المستقبلي؟ ما هي حجج الداعين لهذا "التعريب" كما اصطلح على تسميته، وبماذا يقابلهم المعارضون؟ هذه هي الأسئلة، فلنبحث في الإجابات.

إن المجموعة التي رسمت الخطوط الأولى لإنشاء كلية العلوم في الجامعة الأردنية وضعت لها خطة من بنودها أن تُدرّس العلوم باللغة العربية في السنتين الأولى والثانية على أن تستخدم اللغة الإنجليزية في ما يلي من السنوات، أي كان الأمر مناصفةً. وحيث إن طلاب الكليات التطبيقية التي ظهرت فيما بعد كانوا سيقضون في كلية العلوم فترة تحضيرية تصل أحياناً إلى سنتين، فإن بوسعنا النظر إلى تلك الخطة على أنها شاملة.

ومن الواضح أن الروح التي أمّلت هذا الترتيب كانت تعني ضمناً أنه ترتيب محدود بزمن يعمم بعده التدريس بالعربية في جميع مستويات الدراسة. وحيث إن نشوء الجامعات بعد ذلك من حكومية وخاصة احتذى ما جرى في الجامعة الأردنية، ونسج على منوالها بحكم النظر والتعليمات التي كانت تطلب هذا صراحة في نصوص واضحة، فإن ما يقال عن سير الأمور في الجامعة الأردنية يصدق على الجامعات كلها. كما أن أي تغيير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ كان ينتقل إلى تلك الجامعات الأخرى. على هذا فإن وصف ما يجري في الجامعة الأردنية في أي شأن، وفي أي قضية، سيكون بمثابة وصف للحال في أي من الجامعات الأخرى، فهي الجامعة الأم كما يحلو للبعض أن يقول أحياناً.

لم تسر الدراسة في الجامعة الأردنية وفي غيرها حسب المخطط، وجرى التدريس بالإنجليزية في جميع مراحل الدراسة الجامعية ومع ذلك فإن جامعة واحدة، من سيل الجامعات الذي تدفق بعد ذلك، شذت عن القاعدة، تلك هي "جامعة آل البيت". فاسم هذه الجامعة، بما يحيطه من هالة دينية، أوقع في النفوس أن في استخدام اللغة الإنجليزية إنما ينبغي التحوط من الوقوع فيه، فذكر أن اللغة العربية هي لغة تدريس العلوم من دون أي استثناءات أو قيود، وهذه الجامعة تنفذ ذلك بالفعل.

لكن بمرور الوقت جرت في الجامعة الأردنية محاولات ضعيفة لتصحيح المسار، كانت في غالبيتها فردية، ولم تكس برداء العمومية سوى في مرة واحدة اقترنت على نحو ما بالجهود التي بدأها، وأنجز من خلالها، مجمع اللغة العربية لترجمات لبعض الكتب التعليمية. وفي أواخر السبعينات تضافرت بعض الظروف لبروز شعور قوي نوعاً ما بخطر ما يجري في الجامعة الأردنية من استخدام اللغة الإنجليزية في تدريس العلوم، فكوّنت لجنة دعيت باسم "لجنة الترجمة والتأليف والنشر" لتضع الأسس الضرورية لعملية التعريب. ووضع لهذه اللجنة نظام عمل من فقراته اختيار الكتب والمترجمين وتحديد مكافآتهم، وتولي عملية النشر على أن تضمن صفة الاستمرار للعملية بحيث تجعل تزويد الكتب عملية مستدامة، حتى لا تصاب عملية التعريب بالجمود. وقد كنت عضواً في

هذه اللجنة، لكنني منذ البداية لم أكن أشعر بالكثير من التفاؤل بسبب ضآلة المخصصات المالية التي كان الحديث يجر إلى ذكرها، التي ما كانت لتساعد عمل اللجنة على البقاء والتوسع. وصحب هذه المحاولة وفي التيار العام الذي اشتمل عليها استخدام محدود لما توافر من كتب مترجمة في بعض مواد السنة الأولى في عدد من الجامعات، وهي تلك الكتب التي نشرها مجمع اللغة العربية. وقد كتب الكثير عن النجاح الذي رافق هذه العملية، لكن كانت التجربة لمعاناً وتوهجاً قصير العمر ما لبث أن خمد أو أُخمدَ خلال وقت قصير.

نعود إلى اللجنة التي ذكرتها قبل قليل، وأذكر أنه مع تواضع البداية، بقيت الخطط التي لاحت لمستقبل عمل اللجنة مجرد آمال لأنها حبست في أدراج مكاتب الجامعة، ولم يكتب لأي منها أن ينعم بنور التطبيق.

أما المساعي الفردية فكانت مبادرات من نفر قليل من هيئة التدريس كنت أحدهم، يتسلحون بما كانوا يسمعون عن أن قانون الجامعة يفرض العربية لغة للتدريس إلا في استثناءات تستدعيها المصلحة. وكان ما يقومون به مما تضيق به الإدارة والأغلبية الخرساء، وتجاوبه مقاومة ظاهرة أو مستترة. فمما اتبع في المقاومة تشعيب مادة معينة ليشارك في تدريسها عدد من الأشخاص فيفرض عندئذٍ التدريس بالإنجليزية بدعوى التوحيد في الكتاب والأسلوب مثلاً.

ومن البدهي أن الجهود الفردية مهما بلغت جديتها لن يكتب لها التوسع والانتشار لأنها بطبيعتها أكثر من الجهود المؤسسية تأثراً بالعوامل التي توهن مسيرة التعريب، مثل قلة توافر الكتب أو استخدامها طويلاً قبل أن تستبدل بها كتب جديدة، لأن عملية التجديد والتحديث ذات تكاليف لا يقدر عليها الفرد وإن رغب في التجديد.

فإذا نظرنا إلى مصير تلك المحاولات ذات الطابع الفردي أو المؤسسي يتبادر إلى الذهن أن معارضة التعريب قوية بين أعضاء هيئات التدريس. لكن الأمر ليس كذلك في حقيقته. وأسوق على ذلك دليلاً واضحاً في مغزاه. فمنذ عامين تقريباً طلب إلي أن أشارك في اليوم العلمي لكلية الآداب في ندوة حول التعريب. وتصور أصحاب الفكرة أن يتحدث متحاوران فأناصر أنا الفكرة

ويعارضها آخر، وطلب إلي أن اسمي من يقوم بدور المعارض، فرفضت محتجاً بأنني لن أجد من يتطوع لذلك الدور، وتركت للمنظمين أن يقوموا بالاختيار موجهاً لهم نحو بعض الأسماء. وصدق حدسي، فلم يقبل بذلك أحد ممن اتصلوا بهم، فكفوا عن المحاولة.

ما معنى هذا؟ معناه بكل بساطة أن كل فرد من الأغلبية بين أعضاء هيئات التدريس يشعر في قرارة نفسه بأن في استخدام اللغة الأجنبية ما يخجل، ولا تقبله بارتياح إلا نفوس قليلة هواها أجنبي في هذا الشأن وفي غيره. وهؤلاء أقلية مغتربة بما ترى من أن ما تهواه مُيسر بتخاذل الكثرة وتقاعسها عن القيام بمهمة مشرفة، تحتاج إلى تقديم الجهود وتذليل الصعاب والعقبات.

ويبدو أن مثل هذا الوضع يسود في جامعات عربية كثيرة، وكان كذلك لعقود طويلة سالفة. فمثل شكوانا تردّد على ألسنة المثقفين المصريين قبيل منتصف القرن الماضي، فكتب فيه الدكتور زكي مبارك في التلث الأول من القرن العشرين وهاجم مدرسي الجامعة ودعاهم بالمتخلفين، واستعدى عليهم وزير المعارف الذي ألمح للأمر في بعض حديثه، فتسابق أساتذة الجامعة لتلبية رغباته. ونرى زكي مبارك يسجل هذا وينعى عليهم الفشل في المبادرة من ذات أنفسهم.

ما أشبه الليلة بالبارجة؟! ألسنا نقول اليوم إن قراراً سياسياً من سلطة أعلى كفيل بأن يضع التعريب في موضع الترحيب، وأن الصامتين بل والمعارضين سيتسابقون للاستجابة له، ولربما فعلوا ذلك والقرار في مرحلة الشائعة والظنون.

حال اللغة العربية الذي وصفناه من تسلط هوى الأقلية وتقاعس الكثرة الغالبة عن تصحيحه، وغياب القرار الملزم يجعلنا نتساءل عن سر انعدام الإرادة والمبادرة بين أرقى طبقة علماء وثقافة وفكراً، أعني زمرة المعلمين في الجامعات، وليسوا وحدهم في ذلك، فذلك عام في مجموع الهيئات التدريسية. فنحن نخدع أنفسنا إن تصورنا أن يبادر فريق من أعضاء هيئة التدريس إلى

وضع خطة للتحويل إلى التدريس بالعربية في الكليات العلمية في الجامعة الأردنية أو أي جامعة شقيقة أخرى.

الأقرب من هذا في نظري أن تتساقط الثلوج في شهر آب، فالمناخ الأكاديمي الحق اللائق بالجامعات والذي تبرز فيه المبادرات معدوم في جامعاتنا التي تدار أي منها وكأنها تكتة عسكرية، بينما الأساس في الأوساط الأكاديمية الحقة هو تجنب الحدود والقيود والعوائق التي تحد من حرية التفكير والبحث والتطوير بمبادرات وجهود الأفراد والجماعات. ذلك أن الجمود والإملاء وفرض الاتجاهات والأساليب وخنق روح المبادرة والابتكار، كل ذلك هو نقيض الجو الأكاديمي في جامعات من هم أكثر منا تقدماً وعلماً ومن نسعى لنقطف من علمهم ونتتقف عليهم.

هذا الذي ذكرته عن أحوال الجامعات يبدو قاتماً يبعث الأسى في النفوس. مع ذلك لا سبيل لدينا في تلمس الحل من الرجوع إلى الجامعات، فهي المرشح الأول الأقدر على التصحيح. فهي التي في وسعها أن تقوم بوضع الخطط للسير في عملية التعريب وتهيئة وسائله من كتب مترجمة أو مؤلفة ووسائل تعليمية مساعدة، كما أنها مؤهلة لوضع خطط الرصد والتقييم وقياس مردود العملية في أوساط الطلاب لأن فيها أقساماً متخصصة لذلك.

لو كانت لجنة الترجمة والتعريب والنشر التي أشرت إليها من بنات أفكار ذوي القرار والتأثير لكانت النواة الأولى لمثل ذلك. لكن هؤلاء (أي أصحاب القرار) أعاروها آذاناً صماء. وهذا كان دأب الجامعة كلما طرحت الفكرة في حوار أو مقال، حتى حين تسنم موقع القرار بعض ممن كانت لهم أصوات عالية تناصر التعريب بالقول والدعوة الناشطة، ثم خفتت تلك الأصوات.

واكتفت الإدارات المتعاقبة في هذا المجال بإجراء غير مهم، إذ طلبت أمراً بسيطاً من كل من يعد رسالة عن بحثه في إحدى الدوائر العلمية أو يلخص نتائج بحثه في مخطوطة يقدمها للنشر في إحدى المجالات التي تصدرها، وهذا الطلب هو أن يضمن المخطوط ملخصاً بالعربية هو ترجمة

للملخص الذي يوضع عادة في البداية. ومن الواضح أن هذا لا يقدم شيئاً يذكر لقضية التعريب، فهو إجراء شكلي غالباً ما يلجأ فيه صاحب المخطوط إلى شخص أقدر منه في الترجمة فيعده له. ولنا أن نقارن هذا بما كانت تطلبه بعض بلاد العالم الثالث من أبنائها الذين ترسلهم للتحصيل العلمي العالي في الغرب، وهو أن يترجم كل منهم كتاباً أو أكثر في موضوع تخصصه ليثاب على ذلك بالحصول على العمل.

كان من الواجب أن تقوم الجامعات بإنشاء مركز متخصص يرفد عملية التعريب باحتياجاتها. وربما كان الأفضل أن يكون هذا مركزاً يتبع كل الجامعات بدلاً من تعدد المراكز. وهذا المركز بالإضافة إلى مهمته الأولى يقوم أيضاً بعملية المتابعة والرصد ويقدم التوصيات الضرورية للتحسين والترسيخ. بل إن المهمة الأخيرة هذه قد تجتذب جهات عدة. ففي بعض الجامعات مراكز تشغل نفسها بدراسات متدنية القيمة تثير السخرية أحياناً، وستجد في الدراسات التقييمية لعملية التعريب مبرراً أكثر قيمة لوجودها ولما يرصد لها من مخصصات.

ولا يغيب على البال أن مركزاً للترجمة والتأليف والنشر سيكون مكتفياً ذاتياً بمجرد ظهور نتاجه وتسويقه، فهو سيسترد معظم ما أنفق وقد يربح حين تخرج كتبه إلى الجامعات العربية في البلاد الشقيقة. وهناك بوادر توحى بأن ذلك المتوقع في محله. وليس مثل هذا المركز بدعاً غريباً، فإن نظرة نلقها على كثير من الجامعات المتميزة في العالم تبين أن إحدى مظاهر هذا التميز تتمثل في وجود مؤسسة للنشر. ونذكر مثلين لذلك وهما جامعة أوكسفورد وجامعة كيمبردج في بريطانيا، ففي كل منهما مؤسسة للنشر ومطبعة تحمل اسمها، وينظر إلى إصدارتهما باحترام خاص، ومحظوظ حقاً من ينشر له عمل هناك.

ووضع هذا المتطلب الأول في مجال التنفيذ الجاد هو بمثابة الأساس للبناء، ومن غيره لا يُتوقع النجاح. ذلك أنه لو سرحنا في الآمال وصار القرار الرسمي المطلوب واقعاً ما على الجامعات سوى الأخذ به، وتحول أعضاء هيئة التدريس من صمتهم وصاروا يصفقون ويهللون للقرار، فلم نفعل شيئاً. فقد

نحصل على كل ما مر ذكره، وتنبري الأصوات والأقلام تحاضر وتكتب وتعقد الندوات، وتكيل المديح كعادتها لهذا أو ذاك، وترسم ملامح المستقبل المشرق. كل هذا، مما اعتدناه في شؤون أخرى، لا يزيد على حركات في الهواء، إن لم توضع خطة واضحة المعالم بمراحل معينة للتطبيق والتقييم، وإن لم ينطلق العمل في محاور مختلفة وتظهر له نتائج ملموسة في الكتب والوسائل. ولنا موعظة في النظر إلى تجارب كثيرة سابقة مرت بها جامعات عربية أقدم، وانتهت إلى حالات من الجمود المنذر بالموت، أو هجرها أصحابها مرهقين من أعبائها، وارتد الحال إلى ما هو أسوأ. إن لم تُرَسِ العمل على أساس قوي، فسنكون قد قدمنا هدية نفسية لمن يتربصون بالعملية وأعطيناهم حجة ليرفعوا أصواتهم بتعليق ساخر: ألم نقل لكم؟.

وفي هذا الصدد نذكر حالة الجامعات المصرية التي كانت تتجه للتعريب ثم تراجعت لأن التطبيق افتقر للزخم المطلوب في جوانب عدة أبرزها مسألة الكتب. ولأخذ مثالاً من تخصصي. فقد ترجم عدد من أساتذة الجامعات كتاباً كان ذا شأن في الستينات من القرن الماضي في موضوع الكيمياء العضوية لمؤلف اسمه بروستر Brewster. لكن لم تتبعه كتب أخرى ترجمة أو تأليفاً، وظل الكتاب متداولاً سنين طويلة بعد ذلك مع أنه كان قد هجر في موطنه الأصلي وأخذت مكانه كتب أكثر رقياً في المحتوى والأسلوب فصار ذلك الكتاب المترجم حاجزاً مانعاً للتقدم.

وتواجه جامعة آل البيت موقفاً كالذي ذكرته. فإن استفتيت الذين يمارسون التدريس بالعربية فستجد شكواهم منصبية في الدرجة الأولى حول الكتاب. فالمؤسسة الوحيدة التي تبنت التدريس بالعربية لم تفعل شيئاً لمجابهة هذا الموقف، فلا تجد عندها الحد الأدنى من الحوافز التي قد تشجع العاملين هناك على الأقل ليقوموا بالترجمة والتأليف. وقد وقع كل منهم على كتاب ورضي به لتسيير الأمور. ولم يوضع أي برنامج للتقييم أو لتدارك ما قد غفل عنه الجميع، وهو تقوية الطلاب في اللغة الإنجليزية مثلاً. وهذا جانب سأتناوله بعد قليل. ويبدو أن هيئة التدريس هناك دُفعت إلى معركة من غير أن تتزود بالسلاح.

أعود إلى الحال السائدة المتمثلة في استكانتنا للواقع المؤلم، أي استبعاد اللغة العربية، وأطرح بعض التساؤلات:

أولاً: تروج فكرة تقول إن التدريس باللغة الأجنبية يوثق ارتباطنا بتيار العلم العالمي، ومن شأن التدريس باللغة العربية أن يُفقدنا هذا الارتباط أو يوهنه. لكن أليس إطلاق مثل هذا الحكم مما لا يليق بالعلماء؟ هل درس أحد نتائج هذه الممارسة أو تلك ليحق له أن يقول ذلك؟.

وفي المقابل فإن حجة الداعين للتدريس بالعربية قائمة على نحو ما من استيحاء نتائج الممارسة في الأمم التي تدرس بلغاتها القومية، فنحن المتخلفون علمياً وليسوا هم، بل إن بعضهم يعد من بلاد الصدارة في عالم العلم. وهذا ما تشهد به إحصاءات عديدة صدرت عن المنظمات العلمية والثقافية العالمية، من مثل أعداد الباحثين والعلماء بالنسبة إلى عدد السكان أو لكل مليون من السكان، أو عدد المقالات العلمية أو براءات الاختراع المسجلة، أو في حجم الإنفاق على البحث العلمي. ودون الخوض في التفاصيل الكثيرة أقول إن موقعنا في العالم العربي في كل هذه الأمور هو في الذيل. ولا بأس بمثال واحد هنا: نعرف أن كوبا ذات الخمسة عشر مليوناً من السكان تعاني ضائقة بسبب الحصار الاقتصادي الأميركي، والموقف المعادي لها من الولايات المتحدة وحلفائها. لكن كوبا تتفق على الجوانب العلمية والبحثية حوالي 21% مما ينفق في العالم العربي بملايينه التي تقارب ثلاثمئة (تفوق سكان كوبا عشرين مرة) وبثرواته الهائلة.

ومن المنطقي أن احتلالنا لمثل هذا الموقع ليس راجعاً إلى مسألة اللغة وحدها، إلا أنها من غير شك من أهم العوامل، لأن استيعاب العلوم وفهمها والتميز فيها لا يتيسر إلا باستخدام اللغة الأم. وهذا متفق عليه بين الخبراء الذين أجروا دراسات تربوية حول لغة التعليم أيّاً كانت، في مراحل التعليم المختلفة.

ثانياً: احتج البعض بضرورة الدراسة باللغة الإنجليزية لتسهيل الانخراط في الدراسات العليا وللمشاركة في البحث العلمي، لأنه لا يختلف اثنان في أن اللغة الإنجليزية هي لغة العلم الأولى في هذا العصر.

وهناك في هذا الصدد أكثر من تساؤل:

١. هل كل من يلتحق بالكليات العلمية مقدر له أن يواصل طلب العلم بعد الدرجة الأولى. الواقع يقول إن الغالبية العظمى من خريجي الجامعات ينضمون إلى المجتمع بعد الدرجة الأولى ويمارسون مهناً ذات اتصال بالجمهور الأوسع وسيخاطبونه باللغة التي يألفها في المصنع أو المتجر أو المزرعة... أما الأقلية الضئيلة التي ستكون فرق التبخر في العلم والبحث، فهي غالباً مستغنية بقدراتها الذاتية عما يُدعى من إتقان اللغة الإنجليزية عن طريق دراسة العلوم بها، وأصر على أن هذا ادعاء وسأوضح ذلك.

وهذه الفئة إن احتاجت إلى تقوية محصولها في اللغة الأجنبية لديها من الوسائل والوقت ما يمكنها من استدراك أي قصور إن وجد، بل ستقوم الجامعة نفسها بذلك لهم ولغيرهم. ويقود ذلك إلى تساؤل لا بد منه:

هل من شأن التدريس بالإنجليزية (أو أي لغة أجنبية) الذي تجري عليه كليات العلوم النظرية والتطبيقية أن يُغني قدرات الطالب بتلك اللغة؟

أنا لا أتردد في جواب ذلك بالنفي، مستنداً إلى واقع اختبرته على مدى ما يقارب ثلاثة عقود مع مجموعة مختارة من الطلاب هم طلاب الدراسة العليا، وهم متميزون وإلا ما كانوا هناك أصلاً. لم أجد من هذه المجموعات في كل تلك المدة من رقيت قدرته إلى حد كتابة أطروحته دون عونٍ كبير من المشرف، كما كانت غالبيتهم تعجز عن كتابة نص صالح للنشر في مجلة علمية، أو كتابة بضعة أسطر لا تتجاوز صفحة في مناقشة مسألة أثناء الامتحانات، أما مناقشة الأطروحة أمام لجنة الامتحان حيث تختبر مهارة الإلقاء باللغة الأجنبية فقد كانت مثاراً للتعليقات التي يشوبها التندر، وهؤلاء كانوا قد قضاوا ما يفوق خمس سنوات في الاستماع إلى محاضرات بالإنجليزية وقرأوا نصوصاً كثيرة بتلك اللغة.

وهناك شبه إجماع بين من لهم رأي في هذا الأمر ومفاده أن الدراسة باللغة الأجنبية أبعد من أن تنمي المهارات اللغوية. وكثيراً ما كان بعض الطلاب الذين يكلفون بإعداد بحث مكتبي يطلبون رأيي في ما كتبوا، فكنت أرى أنهم ينقلون حرفياً من المراجع التي يستشيرونها حتى أن من يقرأ ما كتبه يشعر وكأن المؤلف الأصلي هو المتحدث. وكان المفترض كما علمهم مشرفهم أن يقرأ كثيراً ويستوعبوا ما قرأوه ليكتبوا بعد ذلك من ذات أنفسهم ويعباراتهم هم.

وهنا أنتقل إلى التساؤل الرئيسي الثالث:

**ثالثاً: هل من الصحيح أن من رضوا بوصمة التدريس باللغة الأجنبية يمارسون ذلك بالفعل؟**

إن كنت في ريب من الجواب الذي توحيه لهجة التشكيك في السؤال، ما عليك سوى التجول في ممرات أحد الأقسام العلمية، فلن تعدم أصواتاً جهورية تصلك حتى لو كانت أبواب القاعات مغلقة.

وعندها لن تسمع لغة إنجليزية مثلاً، وإنما يصلك خليط من نتائج ضعف الطلاب في اللغة الإنجليزية، وهو ما أدركه المدرسون، فصارت الامتحانات الجامعية من النمط الذي يقوم فيه الطلاب باختيار الجواب دون الحاجة إلى أن يكتبوا شيئاً كاختيار بين True أو False أو T، F أو اختيار الجواب من ثلاثة احتمالات أو أربعة بإحاطته بدائرة مثلاً.

وأذكر أنني وضعت قبل بضعة أسابيع سؤالاً فحواه بالعربية أن كلاً من التفاعلات التالية مؤلف من خطوات يُستخدم في كل خطوة منها ما نتج في الخطوة السابقة لها، وطلبت من الطلاب أن يعرفوا الناتج النهائي في كل حالة. وفجأة اكتشفت أن معظم الطلاب نظروا في السؤال، وبدت عليهم إمارات البهتة، فهم لم يفهموا النص الإنجليزي البسيط هذا، واضطرت إلى شرحه بالعربية. وكثيرة هي الحالات المشابهة لهذه من لغة عامية تنتشر فيها بعض الألفاظ الأجنبية أشبه برطانة أدلاء السياحة. وقد لجأ المدرسون حتى لو كانوا

ممن يتقنون المحاضرة بالإنجليزية لهذه الطريقة ليقفوا شيئاً من الصلة مع الطلاب الذين لن يفهموا شيئاً يذكر إن التزموا باللغة الأجنبية بشكل كلي.

ثم نتساءل مرة أخرى إن كان المدرسون كلهم يتقنون اللغة الإنجليزية التي يصرون على استخدامها. من المسلم به أن إتقان اللغة الأجنبية تحدثاً أشد عسراً من إتقانها كتابةً. وأنا أدعي أن الكثيرين من مدرسي الجامعات لا يتقنون الكتابة باللغة الإنجليزية. فقد أُتيح لي أن أكون محكماً للنشر التي تقدم للنشر في عدد من المجالات العلمية. وخلال ما لا يقل عن عقدين وجدت من هذه عدداً قليلاً مكتوباً بلغة جيدة، والغالبية كانت لغتها إما سيئة جداً لا رابط لها مع الإنجليزية سوى شكل الحروف، أو سيئة تصلح ببعض الجهد. ولنا أن نتصور طبيعة المحاضرة التي يلقيها بعض من أصحاب تلك المخطوطات.

هذا النمط من التعليم له ضحايا هم الطلاب. فالطالب المتوسط قد ينتهي به الحال إلى تضييع لغته من غير أن يتعلم الإنجليزية، وهو بذلك كالغراب الذي حاول تقليد العصفور، لكنه هنا يقلد مرغماً لا مختاراً.

إننا لم نضعه في حالة نُعلّمه الإنجليزية، ورجونا أن يفهم ما يسمع وما يقرأ. ومع أن ما يسمعه خليط لا ينتمي لأي لغة إلا أنه ربما كان المصدر الوحيد لحصيلته العلمية إن أحسن الاستماع إلى مدرس ذي أداءٍ معقول. أما ما يقرأ، إن قرأ، فهو مادة الكتاب الذي يهزه ويصدمه حين يجد مشقةً بالغة في شق طريقه خلال عباراته، فلا يزيد ما يرتسم في مخيلته عن صور غائمة قد ينمحي سريعاً، فلا أحسب أنه فعلاً يفهم ما يقرأ. فليس من المستغرب أن تستشري ظاهرة يهجر فيها معظم الطلاب الكتاب ويجرون وراء مجموعات الأسئلة السابقة في امتحانات المادة التي صارت الآن مما يسهل الحصول عليه. وصارت دراسة الطلاب تنحصر في حل ما يستطيعون من هذه الأسئلة، فالهم الأول هو اجتياز الامتحان، وتنتهي بانتهائه علاقة الطالب بتلك المادة.

لا ريب في أن المعرفة الجيدة باللغة الإنجليزية ضرورية في هذا العصر لأي فرد في المجال العلمي والتكنولوجي، لأن معظم الأدبيات العلمية في زماننا تنشر بهذه اللغة. فإذا كانت دراسة العلوم باللغة الإنجليزية لا تقوي تلك

المعرفة، فما السبيل لذلك؟ يجب أن يتلقى المتعلم تدريباً جيداً في تلك اللغة من حيث هي لغة. وإذا جرى التدريس بالعربية سيجد الجميع من الوقت ما يكفي لهذا الغرض، ذلك أن تنفيذ بنود الخطة الدراسية سيكون أكثر سرعة لأن المحاضرة والكتاب سيكونان باللغة الأم التي يفهما الجميع بسهولة. وسيكون من السهل على الطالب أن يقرأ مادة الكتاب الذي رأينا أنه مهجور من قبل أعداد كبيرة من الطلاب. وسيزداد بروز هذه الظاهرة (أي هجر الكتاب) لأن معظم الكتب العلمية الإنجليزية في هذه الأيام تحاول أن تتفاضل فيما بينها في الأساليب والبراعة اللغوية بعد أن وُحِّدَت موضوعاتها مادةً ونسقاً إلى حد كبير. وصار بعض الكتب مما يعجز عن فهمه، أو فهم بعض فقراته بعض المدرسين، فما بالك بالطلاب.

خلاصة الأمر أن من مصلحتنا مدرسين وطلاباً على مسرح الجامعة، وشعوباً ومجتمعات على المدى الوطني والقومي، من مصلحتنا أن نَعْرِبَ التعليم العلمي العالي أي الجامعي، لكن يجب أن ندخل هذه المغامرة الشريفة مسلحين بالإمكانات، وأهمها الكتب. ولنضع الكتب المترجمة أو المؤلفة لا بد من ثروة من المصطلحات والتعابير والرموز العلمية الدقيقة. لكن يبدو لي أن الطريق الذي اختط في أمر المصطلحات وهو أعداد المعاجم من قبل مؤسسات عربية الانتشار، كان طريقاً لم يحالفه النجاح. وعلة ذلك ببطء هذه العملية وافتقارها إلى الحزم في الاختيار. فمعظم ما أُعد من معاجم لا يزيد عن تجميع لكل ما هو مقترح، ويستغرق إعداد أي منها عقداً من السنين أو أكثر ثم يقبع على رفوف المكتبات لا يفيد منه أحد.

الأولى والأجدي هو أن نبادر إلى الترجمة والتأليف لنوفر الكتب لكي تسير العملية مستعينين في ذلك بالكثيرين من أهل الخبرة المتناثرين هنا وهناك لا يجمعهم جهد موحد، وهناك قدر لا يستهان به من المصطلحات التي برزت عبر التجارب العديدة التي صادفت نجاحاً محدوداً. ولنترك للاستخدام ترسيخ الصالح وهجر الضعيف من هذه المصطلحات. وهناك شواهد على فضل هذا المسار في انتشار بعض الكتب التي جاءت من محاولات فردية مع أنها لا تمتلك قوة الكتب التي تصدرها المؤسسات.

**ولكي أختتم هذا الحديث أقول:**

نشهد ظاهرة في العصر الحاضر الذي يوسم بعصر المعلوماتية والعولمة، تدعى الانقسام الرقمي Digital divide حيث يتركز الفيض المعلوماتي بضروبه المختلفة بين القارة الأميركية الشمالية وأوروبا مع شيء من التركيز الفرعي المتجه إلى اليابان وإلى إسرائيل، أما باقي المناطق فتكاد تخلو من ذلك. وأداة ذلك هي بالدرجة الأولى اللغة الإنجليزية.

وهناك من قَدَّر أنه من بين لغات العالم التي تعد بالآلاف تختفي لغة كل أسبوعين. وقد لا تكون اللغة العربية من بين اللغات التي توشك على الانقراض لكن علينا أن ندرك شدة الإلحاح في تصحيح الأوضاع عندما نعلم أن من يتكلمون الفرنسية والألمانية وغيرها من اللغات الأوروبية ذات المكانة أصبحوا يشعرون بالتهديد المتمثل في إمكان طغيان اللغة الإنجليزية، وبدأوا بإنشاء ما يدعى التكتلات اللغوية. فتسعى فرنسا إلى إنشاء كتل وقائي يجمعها مع الأقطار الناطقة بالفرنسية، وكذلك تنشئ ألمانيا كتلاً يجمعها مع النمسا وسويسرا، وكذلك تفعل الدول الإسكندنافية.

والخلاصة أن استمرار الغفلة التي تسود البلاد العربية عن إدراك هذا الخطر، هو من قبيل قتل النفس. فالمسألة بالنسبة للغة العربية لم تعد مسألة ضرورة استخدامها، وتطويرها وتطويرها إن لزم الأمر؛ لتحيط بالفيض المعلوماتي المعاصر بدافع من الاعتزاز بها والانتصار لها، بل قد يصل بنا الأمر إلى ضرورة التحرك للحفاظ على مجرد بقائها لغة ذات قيمة وتأثير في عالم اليوم.